

أكدوا في الذكرى الـ 53 أنه منح الدولة مزيداً من التقدم وعزز الحريات نواب: الدستور الكويتي عقد بين الحاكم والمحكوم ارتضاه الشعب للعيش تحت مظلة الشورى والديموقراطية



ماضي الهاجري



د.عبدالله الطريجي



فيصل الشايح

والخمسين لصدور الدستور الذي وضعه المؤسسون في الحادي عشر من نوفمبر من عام 1963، في عهد المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ عبدالله السالم، لتجدد نحن الكويتيين البيعة لأسرة آل الصباح، ونجدد التزامنا بأحكام الدستور باعتباره الوثيقة الكبرى في حياة الكويتيين والتي تنظم العلاقة بين السلطات الثلاث.

وقال الطريجي «نستذكر في هذا المقام بكل العرفان والتقدير كل الرجال الذين كان لهم بعد الله الفضل في وجود هذا الدستور، والحفاظ عليه رغم كل ما مر بنا من مطبات ومشاكل وأزمات ظل بها الدستور مرجعاً لنا، وجدد الكويتيون تسامحهم به ليتجاوزوا المحن التي مرت عليهم.

بدوره، وصف النائب عدنان عبدالصمد الدستوري الكويت لمن يحسن التعامل «بالكنز» فهو سابق لوقته ويتضمن الكثير من الصلاحيات التي لا يدرها الكثيرون، مؤكداً بالوقت ذاته أن ما سبق لا يعني أن الدستور مثالي وليس بحاجة إلى تطوير.

وقال عبدالصمد بمناسبة مرور الذكرى الـ 52 على صدور الدستور الكويتي أن مواد الدستور بحاجة إلى تطوير وتعديل خاصة ما يتعلق بتصويت الوزراء وعد النواب الذي يحتاج إلى زيادة، مشيراً إلى أن الدستور الحالي يعتبر من الدساتير الجامدة.

وأوضح عبدالصمد أن تعديل مواد الدستور تحتاج إلى إرادتي المجلس بطلني الأعضاء وإرادة صاحب السمو الأمير، لذلك بعد من الدساتير الجامدة، مبيناً أن الكثير من النواب أيضاً يخشى الإقدام على تعديل مواد الدستور مخافة أن يفتح باب التعديل على مصراعيه.

وتشارك عبدالصمد ان الدستور الحالي بشهادة الخبراء الدستوريين يعد دستوراً سابقاً لزمانه، وكثير ما يسمى بثورات الربيع العربي كانت تطمح لتحقيق مكاسب بمستوى الدستور الكويتي، مشدداً على أن قيمة الدستور الحقيقية تستمد من تفعيل مواد وصلاحياته الرقابية والتشريعية.

للوصول إلى هذا الدستور الذي يعتبر من بين أرقى الدساتير على الصعيد العالمي، متسديداً بحنكة من شاركوا في إصداره ونظرتهم المستقبلية للكويت وأبنائها من خلال مواد الدستور التي تعزز من دور الدولة الإيجابي تجاه المواطن، وإضفاء الهوية العربية والإسلامية على الدولة والمجتمع من جهته، أكد النائب فيصل فهد الشايح أن الدستور الكويتي هو ملائنا الأمن والضمانة الحقيقية لحماية شعوبنا معتبراً أن كل الأحداث التي مرت في تاريخ البلاد والمنطقة أكدت أن دستورنا كان بمنزلة صمام الأمان لنا ككويتيين كونه الوثيقة التي أجمع عليها الجميع وساهمت في نقل الكويت إلى دولة ديموقراطية يحكمها الدستور ومؤسساته، ونحن الشايح بمناسبة مرور 53 عاماً على صدور الدستور جهود رجالات الكويت الأوائل الذين كان لهم الفضل الكبير في صياغة الدستور برؤيتهم المستقبلية ونظرتهم البعيدة التي أدت إلى الانتقال الكويت إلى دولة حديثة شهدت محطات ديموقراطية واسعة ووضعت الكويت في مكان يليق بها في مقدمة الدول.

من جانبه، أكد النائب د.عبدالله الطريجي أن دستور دولة الكويت كان وما زال أحد الأسباب الرئيسية لنجاح البلاد في تجاوز الكثير من العقود الماضية، لاسيما في العقد الأخير، فضلاً عما شكله تمسك الكويتيين الفطري بدستور بلادهم من سبور حافظ على دولة المؤسسات.

وأضاف الطريجي في تصريح صحفي أننا نحتفل هذه الأيام بالذكرى الثانية

والنائب عدنان عبدالصمد الدستوري الكويت لمن يحسن التعامل «بالكنز» فهو سابق لوقته ويتضمن الكثير من الصلاحيات التي لا يدرها الكثيرون، مؤكداً بالوقت ذاته أن ما سبق لا يعني أن الدستور مثالي وليس بحاجة إلى تطوير.

وأوضح عبدالصمد أن تعديل مواد الدستور تحتاج إلى إرادتي المجلس بطلني الأعضاء وإرادة صاحب السمو الأمير، لذلك بعد من الدساتير الجامدة، مبيناً أن الكثير من النواب أيضاً يخشى الإقدام على تعديل مواد الدستور مخافة أن يفتح باب التعديل على مصراعيه.

وتشارك عبدالصمد ان الدستور الحالي بشهادة الخبراء الدستوريين يعد دستوراً سابقاً لزمانه، وكثير ما يسمى بثورات الربيع العربي كانت تطمح لتحقيق مكاسب بمستوى الدستور الكويتي، مشدداً على أن قيمة الدستور الحقيقية تستمد من تفعيل مواد وصلاحياته الرقابية والتشريعية.

من جانبه أكد النائب ماضي العايد الهاجري أن الدستور الكويتي هو صمام الأمن والأمان للكويت وهو فكرة سياسية راقية من الأنظمة السياسية، مشدداً على أن هذه الوثيقة هي التي جعلت العلاقة بين الحاكم والمحكوم متميزة فهو من أفضل الدساتير في العالم.

وقال الهاجري في تصريح صحفي بمناسبة الذكرى الـ 53 لصدور الوثيقة التي نحتفي بها جميعاً، إن هذه الوثيقة هي الأهم والتي تحكم البلاد وتحكم العلاقة بين السلطات وتحكم علاقة المواطن بالدولة وبالسلطات.

ودعا الهاجري الجميع إلى الحفاظ على الدستور والتمسك بقيمه ومبادئه التي صانته دولة المؤسسات والقانون وحفظ تماسك الكويت ووحدتها الوطنية واستقرارها السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي فسي وجه الأزمات المحلية والإقليمية والدولية.

وطالب الهاجري الشعب الكويت كافة مواطنين ومسؤولين باستلهم القيم والمعاني السامية في الدستور وأبرزها الفصل بين السلطات ومحاربة الفساد وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وترسيخ روح المواطنة بين الجميع.

بدوره أكد النائب د.منصور الظفيري أن إصدار الدستور الكويتي ثمرة العقد الاجتماعي الذي ارتضاه الشعب الكويتي، وتعبير حقيقي عن إرادة الحاكم والمحكوم في العيش معا تحت مظلة الشورى الديموقراطية وبناء دولة المؤسسات.

وأشاد النائب د.منصور الظفيري في تصريح صحفي بمناسبة ذكرى صدور الدستور الكويتي بالجهود التي بذلها الآباء المؤسسون

أكد النائب فيصل الكندري أن الاحتفال بالذكرى الـ 53 لتأسيس الدستور الكويتي هو الفخر في استمرار العمل والدستور من جميع أبناء الكويت ومن القيادة الحكيمة على مدار نصف قرن مما يدل على أن الكويت كانت ولا تزال مؤمنة بالشراكة المجتمعية في اتخاذ القرار.

وقال الكندري في تصريح صحفي بمناسبة الذكرى الـ 53 لإصدار دستور الكويت ان التقلبات السياسية التي دارت حول البلاد ووجود جغرافية الدولة في محيط ملتهب سياسياً لم يغير من ضرورة نهج البلاد الطريق الديموقراطي التي ارتضى به الحاكم والمحكوم منذ القدم ورسخ مبادئه حكام الدولة موضحاً ان العمل الديموقراطي سيكون نيراساً للتقدم والتطور الذي تشهده البلاد.

من جانبه أكد النائب ماضي العايد الهاجري أن الدستور الكويتي هو صمام الأمن والأمان للكويت وهو فكرة سياسية راقية من الأنظمة السياسية، مشدداً على أن هذه الوثيقة هي التي جعلت العلاقة بين الحاكم والمحكوم متميزة فهو من أفضل الدساتير في العالم.

وقال الهاجري في تصريح صحفي بمناسبة الذكرى الـ 53 لصدور الوثيقة التي نحتفي بها جميعاً، إن هذه الوثيقة هي الأهم والتي تحكم البلاد وتحكم العلاقة بين السلطات وتحكم علاقة المواطن بالدولة وبالسلطات.

ودعا الهاجري الجميع إلى الحفاظ على الدستور والتمسك بقيمه ومبادئه التي صانته دولة المؤسسات والقانون وحفظ تماسك الكويت ووحدتها الوطنية واستقرارها السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي فسي وجه الأزمات المحلية والإقليمية والدولية.

وطالب الهاجري الشعب الكويت كافة مواطنين ومسؤولين باستلهم القيم والمعاني السامية في الدستور وأبرزها الفصل بين السلطات ومحاربة الفساد وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وترسيخ روح المواطنة بين الجميع.

بدوره أكد النائب د.منصور الظفيري أن إصدار الدستور الكويتي ثمرة العقد الاجتماعي الذي ارتضاه الشعب الكويتي، وتعبير حقيقي عن إرادة الحاكم والمحكوم في العيش معا تحت مظلة الشورى الديموقراطية وبناء دولة المؤسسات.

وأشاد النائب د.منصور الظفيري في تصريح صحفي بمناسبة ذكرى صدور الدستور الكويتي بالجهود التي بذلها الآباء المؤسسون

الغانم يستقبل الصالح ومديرة صندوق النقد الدولي



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلاً مديرة صندوق النقد الدولي بحضور وزير المالية أنس الصالح

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس الأربعاء نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح يرافقه مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد ومحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل.

من جانب آخر، استقبل الغانم نائب رئيس نقابة الفنانين والإعلاميين الكويتيين طارق العلي والمدير الفني والثقافي بالنقابة خالد أمين ماتي، كما استقبل الغانم أعضاء كتلة التعليم التطبيقي والتدريب.

عبدالصمد: ضرورة وجود آليات عمل واضحة لجهاز المراقبين الماليين للمرحلة المقبلة

ديوان المحاسبة حول الحسابات الختامية مما أسفر عن الموافقة بتعهد حكومي على 15 ميزانية كانت قد رفضتها اللجنة. وأوضحت اللجنة أنه لا بد أن يكون للجهاز دور ورأي حيال المراجعة التي تقوم بها وزارة المالية على قانون (قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها) الصادر في سنة 1978، إذ إن بعض مواد هذا القانون جامدة وبحاجة إلى مرونة كي لا تكون عقبة في سبيل عرقلة المشاريع الحكومية دون الإخلال بالمأل العام ترشيده.

على ضرورة وجود آليات عمل واضحة للجهاز للمرحلة المقبلة، خاصة أن هذا القانون لم يأت بنظام رقابي جديد إنما تم تفعيله واعطاؤه الاستقلالية اللازمة للحد من المخالفات المالية بشكل مسبق قبل الصرف المالي. وبيّنت اللجنة أنها ستأخذ نتائج تقارير الجهاز حول الجهات الحكومية الخاضعة لرقابته كأحد المؤشرات للموافقة من عدمها على أي ميزانية حكومية مستقبلية، خاصة أنها قد طبقت ذلك عملياً في دور الإنعقاد السابق عندما استندت على نتائج تقارير



عدنان عبدالصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامية عدنان عبدالصمد أن اللجنة قد اجتمعت اليوم لمناقشة دور جهاز المراقبين الماليين لتنفيذ الخطة عمل اللجنة المتفق عليها لسدور الإنعقاد الحالي.

واستعرض الجهاز خطواته التنفيذية الخاصة بتطبيق قانونه المقر في دور الإنعقاد السابق، مبيناً أنه قد تم الانتهاء من إعداد الأمانة التنفيذية للقانون وجرى اعتمادها وفق القنوات المبنية في القانون تمهيداً لعرضها على مجلس الوزراء. وأكدت اللجنة

اللفيضم: تنظيم السجون والجنسية الكويتية والاجتماعات من أولويات «الداخلية والدفاع»

من المخدرات ومكافحتها. وأضاف اللفيضم: بخصوص ملف التجنيس للجنة ستضع آلية لمناقشة الملف وستقوم بدعوة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ورئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية لإيجاد حل لهذا الملف ومناقشة رئيس الجهاز بالقرار الذي أعده ونكر أنه وضع خارطة الطريق لحل القضية.

بين رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب سلطان اللفيضم أن اللجنة وضعت أولوياتها بالاقتراحات بقوانين المتعلقة بقانون الجنسية الكويتية وقانون ضباط الصف الجامعيين في وزارة الدفاع وقانون تنظيم السجون وإشراف النيابة عليها وقانون تنظيم الاجتماعات وقانون شؤون الختارين وإضافة مناطق جديدة للدوائر الانتخابية وإنشاء هيئة عامة وطنية للوقاية



سلطان اللفيضم

يسرنا دعوتكم لحضور كرنفال وندرلاند الخيري الذي سيعود ريعه لأطفال متلازمة الداون في الحديقة الخارجية و المواقف الخاصة في مجمع ديسكفري .

إبتداءً من يوم الخميس 12 نوفمبر الى يوم السبت 14 نوفمبر 2015

حضوركم يصنع الفرق!

#wonderlandkuwait +965 98890417

الغالية AIGHALIA
علي الغانم وأولاده
بنك بوبيان Boubyan Bank
أبراج ABRAJ
مجموعة الحساوي ALHASAWI GROUP
ديدا داديدا DADIDA
ALRIFAI
Marketing Services Payment Partner Media Sponsor

خلال ندوة جمعية المحامين التي أقامتها أمس الزلزلة: اقرار «الإعلام الإلكتروني» مرهون بالتعديلات النيابية لمزيد من الحريات

لشؤون التعليم والثقافة والإرشاد، مشيراً إلى أن المشاريع بقوانين في الغالب يتم تعديلها من قبل أعضاء مجلس الأمة، والقانون هذا ليس كل ما ورد فيه قابلاً للمرونة، وهو الآن في بدايته ويمثل الأرضية التي ينطلق منها هذا التشريع الحديث، إلا أن الأمر ضروري ونحن في أمس الحاجة إلى تنظيم هذا المجال بدلاً من الامتناع عن فعل شيء مما يسمح باستمرار الفوضى الحاصلة أكثر، مع الحرص على أنه لا يتعارض مع الدستور والحريات، فهناك وسائل إعلام إلكترونية أساءت وضربت الوحدة الوطنية، وفي المقابل هناك وسائل إعلامية إلكترونية خدمت الوطن، مستدركاً: لسنا متيقنين أن هناك وسائل إعلام مدسوسة أهدافها تمزيق الوطن وإثارة الفتنة، إضافة إلى أن هناك وسائل تنشر إعلانات متنوعة مما تسبب أضراراً على الصحة العامة.

المجلس لا تفر قوانين مقيدة للحريات، مبيناً أن المجلس يستعين دائماً بإراء المجتمع المدني وجماعات الضغط ذات الصلة بالقضايا التي يناقشها.

وبين الزلزلة: أن النواب من المقترض بهم الاستعانة بإراء المختصين للاستفادة مما طرحونه وصولاً إلى تشريعات محكمة وذات عائد إيجابي للمجتمع، مشيراً إلى أن أي تشريع يقدمه النائب يمر بقنوات تشريعية منها للجنة التشريعية البرلمانية التي تنظر في مدى دستورية ثم يتم إرجاعه إلى اللجنة المختصة، أما مشروع القانون الذي تقدمه الحكومة فيصير بدورة تشريعية أطول حيث يحال لعدة جهات كالتقوى والتشريع واللجنة القانونية في مجلس الوزراء قبل الإحالة إلى مجلس الأمة.

وأوضح أن مشروع الإعلام الإلكتروني مر بهذه الدورة التشريعية وهو الآن في اللجنة البرلمانية



د.يوسف الزلزلة

المجلس اذا رأى أن هناك نوصاً في القانون تقيد الحريات وتعارض مع الدستور فلن يقرها

أكد النائب د.يوسف الزلزلة أن مجلس الأمة حريص على فترة كل مطالب قانون «الإعلام الإلكتروني»، مضيفاً أن المجلس يستقبل ان يكبت الحريات، في تضاد مع رأي ممثل جمعية المحامين الكويتية المحامي حسين عبداللله الذي اعتبر مشروع القانون الحكومي ضرب بعرض الحائط رأي المجتمع المدني وصادر الحريات العامة الدستورية.

والتقى الزلزلة والعلامة في ندوة جمعية المحامين الكويتية (قانون الإعلام الإلكتروني بين مؤيد ومعارض) أمس بشأن قانون الإعلام الإلكتروني المتوقع إقراره في دور الإنعقاد الحالي لمجلس الأمة، حيث أكد الزلزلة عدم السماح بالإخلال بالأمن وزرع الفتنة بذريعة الحريات العامة، في حين رفض عبداللله مصادرة الحريات العامة بذريعة التنظيم وإيقاف الفوضى.

وقال الزلزلة: نحن في